المؤشرات الرئيسية للبورصة تحقق محصلة إيجابية خلال الأسبوع

«السعري» ينمو بمعدل 0.11 % في الجلسة الختامية

ارتفعت المؤشرات الكويتية بشكل جماعي في ختام تعاملات أمس الخميس، حيث سجل السعري نموا بمعدل 0.11% عند مستوى 5284.87 نقطة رابحا 6 نقاط.

وارتفع المؤشر الوزني عند الإغلاق 0.27% بعد صعوده إلى مستوى 367.53 نقطة رابحا قرابة النقطة.

كما ارتفع مؤشر كويت 15 في نهاية الجلسة 0.39% بإقفاله عند مستوى 871.7 نقطة رابحا 3.41 نقطة.

وكان الأداء متباينا في مستهل تعاملات أمس، حيث تراجع السعري بشكل طفيف، فيما ارتفع المؤشر الوزني ومؤشر كويت 15.

وتراجعت وتيرة التداولات أمس، حيث انخفضت الكميات 4.7% إلى 152.61 مليون سهم، مقابل 160.17 مليون سهم بالأمس الأول.

وانخفضت قيم التداول أمس لتصل إلى 9.15 مليون دينار (أقل مستوى في مارس الجاري)، مقابل 12.71 مليون دينار بالأمس الأول، متراجعة 28%.

وتصدر قطاع الاتصالات ارتفاعات أمس بنمو نسبته 2.58% بعد ارتفاع ثلاثة من أسهمه يتصدرها «فيفا» مرتفعا 4.08%.

وجاء قطاع الرعاية الصحية على رأس التراجعات منخفضا 2.24% بدفع رئيسي من انخفاض سهم «باكو» بمعدل 4.04%.

واحتل سهم «وطنية م ب» ارتفاعات الأسهم بنمو نسبته 8.18%، بينما تصدر سهم «ك للتلفزيون» التراجعات منخفضا 9.26%.

وتصدر سهم بنك الإثمار نشاط التداول على كافة المستويات، بحجم بلغ 29.16 مليون سهم، بقيمة 1.05 مليون دينار، مرتفعا 7.35%. وكانت المؤشرات الكويتية قد أنهت تعاملات يوم أمس الأول الأربعاء، على تباين في الأداء، حيث تراجع السعري، بينما واصل المؤشران الوزني وكويت 15 الإقفال باللون الأخضر.

أسبوع إيجابي لمؤشرات البورصة

الأداء خلال الأسبوع

جاءت محصلة أداء المؤشرات الرئيسية للبورصة الكويتية إيجابية خلال الأسبوع، وذلك استمرارا لوتيرة الأسبوع الماضي، وللأسبوع الثالث على التوالي.

وسجل المؤشر السعري للبورصة نموا أسبوعيا بمعدل 0.78% رابحا 40.87 نقطة صعودا إلى النقطة 5284.87 نقطة، مقابل 5244 نقطة في الأسبوع السابق.

وارتفع مؤشر السوق الوزني بمعدل 1.5% عند مستوى 367.53 نقطة، مقابل 362.1 نقطة نهاية الأسبوع الماضي، رابحا 5.43 نقطة.

كما ارتفع مؤشر كويت 15 نهاية الأسبوع 2% رابحا 17.07 نقطة بعد أن اختتم التعاملات عند النقطة 871.7، مقابل 854.63 نقطة في الأسبوع السابق.

وشهدت المؤشرات ارتفاعا جماعيا في ثلاث جلسات خلال الأسبوع، وذلك أيام (الأحد والثلاثاء والخميس)، بينما جاء الأداء متباينا في جلستي الاثنين والأربعاء.

وبلغت الكميات في السوق الكويتي بنهاية الأسبوع 993.39 مليون سهم، مقارنة بـ 778.11 مليون سهم كانت في الأسبوع الماضي، بارتفاع نسبته 27.7%.

كما ارتفعت السيولة خلال الأسبوع بمعدل 15.2% لتصل إلى 68.28 مليون دينار، مقابل 59.27 مليون دينار في الأسبوع السابق.

وجاءت التداولات السابقة من خلال تنفيذ نحو 20.38 ألف صفقة مقابل 18.62 ألف صفقة في ختام الأسبوع الماضي، بارتفاع نسبته 9.5%.

وقال المحلل الاقتصادي، نواف الشايع «إن تنوع التداولات هو السائد بالبورصة الكويتية خلال الشهرين الماضيين؛ متوقعا استمرار التداولات المضاربية مع ارتفاع في المؤشرات الثلاثة ووصولها لأهدافها خلال الفترات القادمة، لحين تسلم شركة السوق زمام الأمور.

من الناحية الفنية، قال «الشايع»: إن اختراق المؤشر العام لمستوى المقاومة 5280 نقطة أمس يعني أن هدفه الأول 5414 مع المرور بالمقاومة 5350 نقطة، وبالنسبة للوزني، الذي تجاوز المقاومة 367 نقطة أمس، فإن هدفه أصبح بلوغ النقطة 370.

وربحت البورصة الكويتية هذا الأسبوع 510 ملايين دينار (1.69 مليار دولار)، حيث بلغت تلك القيمة في نهايته – وفقا لتقرير إحدى شركات الأبحاث – حوالي 25.31 مليار دينار، مقابل 24.8 مليار دينار في نهاية الأسبوع الماضي، لتسجل بذلك ارتفاعا بمعدل 2.06%.

كانت البورصة الكويتية قد اكتست بالأخضر في الأسبوع الماضي، وارتفعت مؤشراتها الثلاثة بشكل جماعي، وصعدت قيمتها السوقية بمعدل 1.6%.

المحمود: «الصندوق الوطني» يقدم حلولاً ناجعة للتحديات الاقتصادية التي تواجه البلاد

قال المدير التنفيذي للقطاع الفني في الصندوق الوطني الكويتي لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة مشاري المحمود ان الصندوق يقدم حلولا ناجعة للتحديات الاقتصادية التي تواجه الكويت.

جاء ذلك في تصريح ادلى به المحمود بعد ان شارك في الاجتماع الـ20 للجنة رجال الاعمال الكويتية – اليابانية التي حضرها مئة مسؤول حكومي ورجل اعمال من مختلف القطاعات في كلا البلدين.

وذكر ان خطة الصندوق الخمسية خصصت مبلغ 300 مليون دينار كويتي وتهدف الى تمويل 1200 مشروع وخلق نحو الفي وظيفة علاوة على تدريب اكثر من سبعة الاف كويتي في برامج التدريب الميداني.

وقال المحمود «خلال العام الاول من انطلاق عمليات الصندوق نتوقع ان نصل الى عدد المشاريع الذي يقابل عدد مشاريع بنك الكويت الصناعي».

واضاف «يعاني الاقتصاد الكويتي بفعل تراجع اسعار النفط الخام وما ترتب عليه من ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب بشكل متزايد عاما بعد عام».

وذكر ان من أهم الشرائح التي يركز عليها الصندوق شريحة حديثي التخرج من الجامعات الذين يواجهون تحديات في الحصول على فرص عمل مبينا ان الصندوق يساعد هؤلاء على التوجه للعمل الحر بنجاح.

وتابع ان الصندوق يعالج ازمة بطالة الخريجين من خلال تطوير أفكارهم لتصبح مشاريع ومن ثم شركات ناجحة ذات استدامة كما يوفر كافة وسائل التدريب اللازمة والموارد لتحقيق ذلك.

وبين أن استراتيجية الصندوق ترسم لشباب الكويت طريقهم نحو ممارسة عملهم الحر ما يعزز مساهمة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي والعربي والاقليمي.

مشاري المحمود

واوضح المحمود في حديثه ل(كونا) ان المشاريع التي تم تمويلها او في طور التقييم هي في مجالات الصناعات الخفيفة واعادة التدوير وزراعة الاسماك والاتصالات وتقنية المعلومات والاطعمة.

ولفت الى انه خلال اجتماع لجنة رجال الاعمال الكويتية – اليابانية رحب بمناقشة امكانية مشاركة الجانب الياباني في دعم الصندوق من خلال نقل التقنية والتدريب في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات وكذلك في مجال الصناعات الخفيفة.

وتأسس الصندوق الوطني الكويتي لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عام 2013 برأس مال بلغت قيمته ملياري دينار كويتي في اطار الجهود الحكومية الرامية الى دعم فئة الشباب والحد من البطالة ولاتاحة الفرصة للقطاع الخاص لقيادة النمو الاقتصادي.

المعرض الدولي الـ 14 للمجوهرات ينطلق في أبريل بمشاركة عالمية

اعلنت شركة معرض الكويت الدولي اقامة معرض الذهب والمجوهرات العالمي الـ14 خلال الفترة ما بين 25 و30 ابريل المقبل بمشاركة نحو 130 شركة محلية واقليمية وعالمية متخصصة.

وقال مدير التسويق والمبيعات بالشركة ومدير المعرض مشعل الراشد في بيان صحافي ان هذا المعرض المتخصص يعد الحدث الأمثل لكل من المستهلكين والعارضين إذ يتيح الفرصة لتوسعة مداركهم في عالم المجوهرات نظرا لزيادة مساحات العرض وارتفاع عدد الدول المشاركة فيه.

وتوقع الراشد ان يجذب المعرض آلاف الزوار من عشاق اقتناء المعدن الاصفر والمجوهرات بانواعها لمشاهدة وشراء احدث وافخم موديلات اطقم المجوهرات الفاخرة المصنوعة من الذهب الخالص والالماس واللؤلؤ اضافة الى الاحجار الكريمة.

واوضح ان نسبة الاقبال والمشاركة بالمعرض تشهد تصاعدا مطردا سنويا اضافة الى انه يحظى بتغطية اعلامية شاملة.

وثمن الدور الحيوي والرقابي الذي تلعبه الجهات الرقابية على المعادن والاحجار الثمينة في معرض الذهب والمجوهرات كل عام ممثلة بإدارة المعادن الثمينة في وزارة التجارة والصناعة حيث يتم دمغ او ختم المشغولات بالليزر حسب العيارات القانونية للمعادن المعمول بها في الكويت عند كل عملية شراء او بيع بالمعرض.

يذكر ان شركة معرض الكويت الدولي تقوم بتولي تنظيم وإقامة المعارض المحلية والدولية والاشراف عليها اضافة الى كل أنواع الدعاية والإعلان وإقامة العلاقات الخاصة بالمعارض مع الهيئات الرسمية والتجارية العالمية.

وزارة المالية تنفي شائعات الاستفادة من «احتياطي الأجيال القادمة»

أكدت وزارة المالية انها تمول عجز الميزانية العامة للدولة والصرف على الالتزامات القائمة من حساب الاحتياطي العام دون غيره.

ونفى المتحدث الرسمي لوزارة المالية والجهات التابعة لوزير المالية خالد الربيعان في بيان صحافي صحة ما نسب الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس الصالح في بعض الصحف المحلية بأن الكويت تستفيد الآن من أموال صندوق احتياطي الأجيال القادمة في تمويل ميزانيتها والصرف على الالتزامات القائمة.

واضاف الربيعان أن المرسوم بقانون رقم (106) لسنة 1976 في شأن احتياطي الأجيال القادمة نص في مادته الثالثة على عدم جواز أخذ أي مبلغ من احتياطي الأجيال القادمة.

الرشيدي: نواكب التطورات العالمية في مجال حماية المستهلك والانفتاح التجاري

عبد خليف الرشيدي

أكد الوكيل المساعد لشؤون الرقابة وحماية المستهلك بوزارة التجارة والصناعة الكويتية عبد خليف الرشيدي اهمية الدور الذي تؤديه الكويت في حماية المستهلك من الغش التجاري وانفتاحها على التجارة العالمية الحرة من خلال سن التشريعات وتطوير القوانين الملائمة اقليميا وعالميا.

وقال الرشيدي على هامش مشاركته في ورشة العمل الدولية بعنوان (تحقيق حماية فعالة للمستهلك والمنافسة من خلال التعاون العابر للحدود) ان المشاركة تأتي في اطار تعزيز التعاون العابر للحدود في حماية المستهلك والمنافسة لما لهما من دور في زيادة الرفعة الجغرافية للمستهلك.

واوضح ان دولة الكويت حرصت على المشاركة الفعالة مع دول مجلس التعاون لاصدار القانون الخليجي الموحد لحماية المستهلك مبينا انها تعمل حاليا على اصدار اللائحة التنفيذية لهذا القانون الذي تم اعتماده في قمة الرياض في ديسمبر 2015.

وشدد على اهمية القانون الموحد في الحد من الغش التجاري للمستهلكين وحمايتهم من اي تلاعب في حقوقهم من خلال التطبيق الفعال والعملي لمواده عبر الرقابة التجارية وادارات حماية المستهلك.

واشار الى اهمية تبادل الخبرات من خلال ورشات العمل والمؤتمرات والندوات المتخصصة في هذا الجانب للوصول الى رؤية موحدة تعمل على تطبيق القوانين واللوائح بالشكل الصحيح لتحقيق الهدف المنشود.

وذكر ان القانون يلزم الوكلاء والموزعين بكتابة المواصفات للسلع والبضائع باللغة العربية بجانب اللغة الاجنبية كما يلزم الوكلاء والموزعين بخدمة ما بعد البيع من توفير قطع غيار ومراكز صيانة.

وبشأن قانون المنافسة التجاري اكد الرشيدي حرص دولة الكويت على تطبيق قانون (10/2007) والمعدل بقانون (2/2012) بشأن المنافسة للنشاط الاقتصادي والذي يحد من السيطرة على الاسعار بما يتعارض مع السوق بغرض الاضرار بالمنافسين والحد من حرية تدفق المنتجات بالاسواق واهدار تكافؤ الفرص بين المتنافسين.

واوضح ان القانون يتصدى من خلال مواده لاساءة استعمال حقوق الملكية الفكرية والعلامات التجارية وبراءة الاختراع اذا ادت الى آثار ضارة بالمنافسة.

ويشارك في الورشة التي تنظمها وزارة الاقتصاد والتجارة القطرية بالتعاون مع الامانة العامة لمجلس التعاون ولجنة التجارة الفيدرالية الامريكية وتستمر يومين نخبة من الخبراء والمختصين في مجال حماية المستهلك وحماية المنافسة.

ويبحث المجتمعون التجارب المختلفة في مجالات الغش التجاري وطرق التحقق وجمع الادلة كما يتم الاطلاع على تجربة الولايات المتحدة الامريكية في مجال التجارة الالكترونية وحماية المستهلك من الاحتيال المالي فيما يتم التطرق من قبل الخبراء والمختصين الى دور وسائل التواصل الاجتماعي في توعية المستهلك ونشر ثقافة المنافسة.

1.3 مليون دينار...أرباح «أولى وقود» بالربع الرابع

ارتفعت أرباح شركة الأولى للتسويق المحلي للوقود (OULAFUEL)، في الربع الرابع من العام الماضي، بمعدل 16% مقارنة بأرباح الفترة المماثلة من عام 2014.

وبلغت أرباح الشركة في الربع الرابع من العام الماضي 1.3 مليون دينار (4.32 مليون دولار)، مقابل أرباح بقيمة 1.12 مليون دينار (3.72 مليون دولار) في نفس الفترة من عام 2014.

وعلى المستوى السنوي، تراجعت أرباح الشركة في العام الماضي لتصل إلى 4 ملايين دينار، مقابل أرباح تقدر بـ 4.01 مليون دينار في عام 2014، بانخفاض نسبته 0.25%. وقالت الشركة في بيان للبورصة الكويتية، اليوم الخميس، إن السبب الرئيسي لانخفاض صافي الربح السنوي يعود إلى تجديد وصيانة المحطات خلال عام 2015، وإغلاق العديد من المحطات.

وأوصى مجلس إدارة الشركة في اجتماعه الذي انعقد، بتوزيع أرباح نقدية عن العام الماضي بمعدل 5% من القيمة الاسمية للسهم (بواقع 5 فلوس لكل سهم).

ويبلغ رأسمال الشركة المصدر والمدفوع 40.46 مليون دينار، موزعا على 404.6 مليون سهم، بقيمة اسمية تبلغ 100 فلس للسهم الواحد. كانت عمومية «أولى وقود» قد اعتمدت، منتصف مايو من العام الماضي، توزيع أسهم منحة على المساهمين بنسبة 6% من رأس المال المدفوع (بواقع 6 أسهم لكل 100 سهم).

وتراجعت أرباح الشركة في التسعة أشهر الأولى من العام الماضي بمعدل 6.6% إلى 2.71 مليون دينار، مقابل أرباح بنحو 2.9 مليون دينار لنفس الفترة من عام 2014.

وأنهى سهم «أولى وقود» جلسة اليوم متراجعا 1.75% عند سعر 112 فلسا، وذلك من خلال تداول 82.6 ألف سهم بقيمة 9.3 ألف دينار.